تبلغ ٢٠ ضعف الاستثمارات العراقية في إيران

حجم الاستثمارات الإيرانية في العراق تقترب من حاجز ١٠ مليارات دولار

تتركّز هذه الاستثمارات في المدن الحدودية أو في قطاعات الإقامة والسياحة والزيارة

الوفاق/ أعلن الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق إن حجم الاستثمارات الإيرانية في العراق يقترب من حاجز ١٠ مليارات دولار.

وأضاف جهانبخش سنجابي شيرازي، في حديث لوكالة «إيلنا» العمالية، حول حجم الاستثمارات الإيرانية في العراق والعكس: لا تتوفر إحصاءات دقيقة حول حجم الاستثمارات لأسباب مختلفة تشمل عدم شفافية البيانات بسبب اعتبارات الاستثمار المهنية، والعقوبات والقضايا الناتجة عنها، والعلاقات السياسية والاقتصادية، وعدم وجود مصادر رسمية منتظمة، وغير ذلك.

إستثمارات العراقيين في إيران

وأوضح سنجابي شيرازي حول الإحصاءات الرسمية للاستثمارات العراقية في إيران: جزء كبير من استثمارات الإيرانيين قد يتم في العراق تحت غطاء غير إيراني، كما أن جزءاً من استثمارات العراقيين في إيران يتم عبر وسيط أو ممثل إيراني ولم يخضع لإجراءات جذب الاستثمار الأجنبي المنظمة. وأضاف: حجم الاستثمارات الرسمية للعراقيين في إيران حتى نهاية عام ٢٠٢٤ بلغ ٤١٦ مليون دولار، وتقديراتنا تشير إلى أن حجم الاستثمارات غير الرسمية للعراقيين في إيران يتجاوز ٧٠٠ مليون دولار.

وصرح الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق حول كيفية استثمار العراقيين في إيران قائلاً: معظم استثمارات العراقيين في إيران تتم في الأسواق الحدودية، والنقاط الصفرية، والمناطق الحرة المتاخمة للحدود العراقية، وفي المدن الإيرانية الحدودية مع العراق. وأضاف: معظم هذه الاستثمارات في إيران تهدف إلى إنتاج منتجات للتصدير إلى السوق العراقية. من جهة أخرى، فإن جزءاً كبيراً من استثمارات العراقيين يتركز في المجالات السياحية والطبية وقطاعات الضيافة والإقامة، حيث تزداد استثمارات الأكراد العراقيين في مدن شمال إيران، بينما تتركز استثمارات الشيعة العراقيين أكثر في مدن مثل قم ومشهد المقدستين.

المرتبة الثالثة لإيران في الاستثمار الأجنبي بالعراق

وصرح الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق: تُعدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أكثر الدول استثماراً في العراق نشاطاً، رغم أن حجم استثماراتها يأتي بعد دول مثل الصين وتركيا. وأضاف: قام المستثمرون الإيرانيون خلال العشرين عاماً الماضية باستثمارات متنوعة في المناطق الشمالية «إقليم كردستان العراق» والمناطق ذات الأغلبية الشيعية خاصة كربلاء المقدسة والنجف الأشرف؛ بالإضافة إلى أجزاء من المناطق الحدودية والجنوب العراقي.

وأضاف: تتركز الاستثمارات الإيرانية الرئيسية في المحافظات الكردية مثل أربيل والسليمانية وحلبجة، وكذلك في المحافظات العربية مثل كربلاء المقدسة والنجف الأشرف والحلة والسماوة وميسان والبصرة. وتابع: بصرف النظر عن الاستثمارات التي قامت بها الشركات الغربية مثل «توتال» و«شل» والشركات متعددة الجنسيات في قطاعات النفط والغاز العراقية، فإن إيران تحتل المرتبة الثالثة بعد الصين وتركيا في القطاعات الأخرى، وإلا فإن الحجم الأكبر للاستثمار الأجنبي كان من نصيب الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع النفط والغاز العراقي.

استثمارات إيرانية في البنى التحتية للطاقة

وصرح الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق: تشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات الإيرانية المباشرة وغير المباشرة في العراق، بما في ذلك تصدير الخدمات الهندسية الفنية، يتجاوز ١٠ مليارات دولار. وأضاف: هذه الاستثمارات تتم في مجالات التعاون في محطات توليد الطاقة الكهربائية، والبنى التحتية للطاقة «الكهرباء والغاز»، والصناعات الغذائية والزراعية، والصناعات الدوائية، وصناعة البناء والتشييد والمشاريع العمرانية، والقطاع المصرفي، وإنتاج الصلب، ومصانع الإسمنت، ومصانع الصناعات التحويلية، ومراكز تربية الدواجن وإنتاج البيض، وتربية المواشي الميكانيكية.

وأوضح سنجابي شيرازي: نسبة الاستثمارات الإيرانية في العراق تبلغ ٢٠ ضعف الاستثمارات العراقية في إيران.

وأضاف: جزء من هذه الاستثمارات بالتأكيد لا يُحسب في الإحصائيات الرسمية العراقية كاستثمارات إيرانية في العراق، لأن شركة الاستثمار المسجلة للمشروع في الهيئة المركزية للاستثمار والهيئات الاستثمارية المحلية بالعراق قد لا تكون شركة إيرانية أو مقدم الطلب إيرانياً، وهذا يتم بهدف تجاوز العقوبات وتمكين الاستثمارات الإيرانية في العراق.

استثمارات إيران في العراق

وصرح الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق قائلاً: يبدو أن حجم استثمارات العراقيين في إيران يبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار، في حين يبلغ حجم استثمارات الأفراد والشركات الإيرانية في العراق ١٠ مليارات دولار، واستثمارات العراقيين في إيران تقتصر غالباً على إنتاج سلع يتم تصديرها إلى العراق في نهاية المطاف. وأضاف: تتركز هذه الاستثمارات في المدن الحدودية أو في قطاعات الإقامة والسياحة والزيارة.

في المقابل، فإن الاستثمارات الإيرانية في العراق تأتي في شكل نقل جزء من سلسلة الإنتاج والمنتجين الإيرانيين إلى العراق، أو المشاركة في إنتاج منتجات محددة مثل الإسمنت، الصلب، الصناعات التحويلية، المواد الغذائية، الصناعات الزراعية، تربية المواشي والدواجن، وقطاعات الخدمات والمنتجات الخاصة والاستراتيجية مثل الألبان، الطوب، البلوك والمنتجات الإسمنتية.

وأشار سنجابي شيرازي إلى أن الاستثمارات الإيرانية في العراق تقترب من ١٠ مليارات دولار، بينما هناك فارق كبير نسبياً بينها وبين حجم الاستثمارات العراقية في إيران.

كيف تحققت زيادة إنتاج النفط الإيراني؟

الوفاق/ في أعقاب تنفيذ خطة عاجلة لزيادة إنتاج النفط الخام، تمكنت الشركة الوطنية للنفط الإيراني خلال العام الماضي من رفع إنتاجها اليومي بما يقارب ٢٥٠ ألف برميل؛ وهو رقم يعكس إجراءات شاملة في مجال استغلال وصيانة الحقول النفطية، إلا أن استمراره لا يزال مرهونًا بالمزيد من الاستثمارات وتذليل تحديات مثل القيود التكنولوجية والظروف الخاصة بالتصدير.

في ١٢ أغسطس ٢٠٢٤، وبناءً على موافقة المجلس الاقتصادي وفقًا للمادة ١٢ من قانون إزالة عقبات الإنتاج، تمت الموافقة على خطة «الزيادة العاجلة في إنتاج النفط الخام بمقدار ٢٥٠ ألف برميل يوميًا». وبناءً على ذلك، تم تخصيص ٣ مليارات دولار كقروض من موارد البنوك العاملة، بأمر من رئيس منظمة التخطيط والميزانية، لتنفيذ هذه الخطة في الشركة الوطنية الإيرانية للنفط.

هذا القرار نُفّذ بالتزامن مع بدء عمل الحكومة الرابعة عشرة. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الخطة شكّل اختبارًا لوزارة النفط وخاصة الشركة الوطنية للنفط، لتقييم القدرة التنفيذية وقدرة الاستجابة السريعة لمتطلبات سوق النفط الإيراني.

مدى تحقيق الأهداف الإنتاجية في عام ٢٠٢٤

بناءً على التقارير الإحصائية الرسمية، تمكنت الشركة الوطنية للنفط من زيادة متوسط إنتاجها من النفط الخام مقارنة بعام ٢٠٢٣ بحوالي ٢٤٧ ألف برميل يومياً. ووفقاً للبيانات المتاحة، شهدت هذه الكمية زيادة أخرى تقارب ١٥٠ ألف برميل خلال الفترة من شهر فبراير ٢٠٢٥ حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٥.

ورغم أن هذه الأرقام جديرة بالملاحظة، إلا أن استمرار هذا النمو والحفاظ عليه في الظروف الحالية، خاصةً في ظل العقوبات وظروف السوق العالمية وصعوبات نقل التكنولوجيا، لا يزال يشكّل تحدياً كبيراً. وساهمت زيادة إنتاج النفط في توفير المواد الخام للمصافي المحلية، كما أسهمت في تعزيز صادرات النفط وزيادة العائدات بالعملة الأجنبية للبلاد. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن جزءاً من هذه الزيادة الإنتاجية يعود إلى تعزيز عمليات الاستخراج من حقول النفط في المناطق الجنوبية الغنية بالنفط، والاستفادة المكثفة من البنية التحتية القائمة. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن الجزء الأكبر من الزيادة أو الحفاظ على مستوى الإنتاج في الحقول الخاضعة لإدارة الشركة الوطنية لمناطق النفط الجنوبية، يعود إلى عمليات إصلاح الآبار، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالمعالجة، وتحسين المرافق، وتشغيل خطوط الأنابيب الجديدة أو المُعاد تأهيلها. وفي مجال الحقول المشتركة ومنطقة غرب كارون، حققت الشركة الوطنية للنفط الإيراني زيادة قدرها ٥٤ ألف برميل يومياً من خلال تنفيذ مشاريع التطوير في حقلي «سفير» و«جفير»، كما شهد إنتاج حقلي «ياران» و«سهراب» زيادة قدرها ٦ آلاف برميل و ٢٣٠٠ برميل على التوالي.

كما أدت إعادة تشغيل الآبار أو زيادة السعة في حقول «دهلران» و«آبدانان» إلى إضافة ١٠ آلاف برميل يومياً، بينما سجلت الحقول الأخرى مثل «آبان»، «بايدار غرب»، «جشمه خوش»، «دالبري» و«بايدار شرق» زيادة إجمالية تجاوزت ٣٥ ألف برميل يومياً.

التحديات والاعتبارات

رغم أن هذه الزيادة الإنتاجية ساهمت على المدى القصير في تحسين العائدات بالعملة الأجنبية واستمرارية الصادرات، إلا أن هناك اعتبارات لا تزال تحتاج إلى الاهتمام:

- جزء من النمو الإنتاجي ناتج عن تحسين القدرات وإصلاح الآبار القديمة، وهو ما يتطلب استثمارات في تعزيز معدلات الاستخلاص وتطوير تكنولوجيات جديدة لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

- استمرار النمو الإنتاجي يعتمد من جهة على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن جهة أخرى، تظل القيود الناجمة عن العقوبات والتحديات البيئية قائمة.

- استدامة النمو الإنتاجي في السنوات المقبلة مرتبطة بعوامل مثل استقرار السوق النفطية الدولية، وظروف البيع، وجودة البنية التحتية.

بشكل عام، تُظهر البيانات الرسمية والتقارير الميدانية تحقيقاً لمعظم أهداف خطة الزيادة العاجلة في إنتاج النفط، إلا أن استمرار هذا المسار يتطلب الاهتمام بالتخطيط طويل الأجل، والاستثمار، وإدارة المخاطر المتعلقة بالسوق والتكنولوجيا.

رغم العدوان الصهيوني..

صندوق النقد يضاعف توقعاته لنمو الاقتصاد الإيراني

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الإيراني لعام ٢٠٢٥ إلى ٠/٦ ٪، على الرغم من العدوان العسكري الأخير الذي شنّه الكيان الصهيوني، ما يُظهر قدرة الاقتصاد الإيراني على الصمود والاستمرار في تحقيق النمو في وجه الضغوط الخارجية والعقوبات.

وكانت التقديرات السابقة للصندوق قبل نحو ثلاثة أشهر قد توقعت نمواً بنسبة ٠/٣ ٪، إلا أن التقرير الجديد أشار إلى تحسّن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية، مما دفع المؤسسة الدولية إلى تعديل توقعاتها بشكل إيجابي.

وفي السياق ذاته، توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا قدره ٣ ٪ خلال العام الجاري، أي أقل من نسبة ٣/٣ ٪ المسجلة في العام الماضي.

أما الولايات المتحدة، فتوقع التقرير تراجع معدل نموها الاقتصادي من ٢/٨ ٪ في العام الماضي إلى ١/٩ ٪ هذا العام، مرجعًا ذلك إلى السياسات التجارية والجمركية التي تنتهجها إدارة الرئيس الأميركي الحالي، والتي من المرجح أن تُلقي بظلالها على أداء الاقتصاد الأميركي.

كما أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الصيني سيشهد تراجعًا طفيفًا في معدل النمو من ٥ ٪ في العام الماضي إلى ٤/٨ ٪ هذا العام، وسط استمرار التحديات الاقتصادية العالمية.

مطار مهرآباد يعود للعمل على مدار الساعة

أعلنت منظمة الطيران المدني الإيراني، السبت، عن عودة العمليات الجوية في مطار مهرآباد الدولي للعمل بشكل كامل وعلى مدار ٢٤ ساعة، وذلك بعد عودة الأوضاع في المجال الجوي الإيراني إلى طبيعتها.

وجاء في البيان الصادر عن المنظمة: إن شركات الطيران ستستأنف تقديم خدماتها بشكل متواصل ليلاً ونهاراً فقد تقرر إلغاء كافة القيود المفروضة سابقاً على الرحلات الجوية الداخلية والدولية، حيث ستتمكن جميع شركات الطيران ومكاتب بيع التذاكر من العمل وفق النظام المعتاد وتقديم الخدمات للمسافرين على مدار الساعة.

وأعربت المنظمة، في بيانها، عن امتنانها لصبر وتعاون المواطنين خلال فترة الإجراءات الأمنية المؤقتة، مؤكدةً على التزامها الكامل بضمان سلامة المسافرين وأمن الرحلات الجوية، مع الحفاظ على المصالح الوطنية. كما أكدت استمرارها في العمل بكل مسؤولية وجدية لضمان راحة ورفاهية المواطنين.

ويُعتبر هذا القرار خطوة مهمة نحو استقرار قطاع النقل الجوي في البلاد، حيث سيمكن من عودة الحركة الجوية في مطار مهرآباد إلى مستواها الطبيعي، مما سينعكس إيجاباً على زيادة قدرة تقديم الخدمات ورفع كفاءة التشغيل.

يذكر أن المنظمة كانت قد أصدرت سابقاً بياناً في ١٦ يوليو ٢٠٢٥ أعلنت فيه عن استئناف العمل في جميع مطارات البلاد، باستثناء مطار مهرآباد الذي ظل يعمل وفق جدول زمني محدود من الساعة ٤ صباحاً حتى ٧ مساءً فقط، إلى أن تم السبت إصدار هذا القرار الجديد الذي يسمح بالعمل على مدار الساعة.